

### قضية

نحو 28 الف طفل في لبنان «هودعون» في دور الرعاية البديلة، هن بينهم 4500 يتيم فقط. فيما البقية تهتم بهم هذه المؤسسات بسبب فقر أهلهم. مؤسسات الرعاية (وغالبيتها طوائفية) تحصل على 70% من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية فيما دعم اسرهم يكلف الدولة مبالغ اقل. علما ان التوجه العالمي اليوم هو نحو التخلص من نمط الرعاية المؤسساتية بسبب الانتهاكات الذي يتسبب به للاطفال، واطرها التحرش الجنسي

# مؤسسات رعاية الأطفال نظام «بائد» يسمح بكل أنواع الانتهاكات

**هديك فرصور**

قبل أيام، أثار الشاب طارق الملاح قضية طرد دار الأيتام الإسلامية إحدى المرشحات العاملات لديها بحجة «الإخلال بنظام العمل وتركها الأطفال وتعريضهم للمخاطر»، فيما السبب الحقيقي للطرد، وفق الملاح، «يعود إلى تقارير كانت ترفعها إلى الإدارة تتناول حوادث مراقبة الدور».

معلوم أن الملاح يخوض نزاعاً منذ سنوات مع الدار التي عاش طفولته فيها، مدعياً بأنه تعرّض للإغتصاب على مدى خمس سنوات خلال فترة مراهقته. وهو أكد لـ«الأخبار» أن المرشدة تواصلت معه وأرسلت اليه صوراً عن تقارير رفعتها إلى الإدارة تشير إلى تعرّض أحد نزلاء الدار للتحرّش من قبل زميل له، مشيراً إلى أنها «تعرضت للتطرد بسبب تكرارها رفع تقارير مماثلة وانتهامها الإدارة بتجاهل هذه الحوادث ذات التداعيات النفسية والصحية الخطيرة على اطفال الدار».

وفيما تظهر صورة التقرير التي أبرزها الملاح أن تاريخه يعود إلى عام 2016، إلا أنه أكد أن هناك «تقارير أحدث، لكن تعذّر على المرشدة تصويرها».

«الأخبار» تواصلت مع مصادر في إدارة الدار فاكتفت بالإشارة إلى أنها في صدد مقاضاة «من يقوم بحملة التشهير».

ومن المقرر أن يمثل الملاح قريباً أمام مكتب جرائم المعلوماتية بتهمة التشهير، لكن هذا لن يمنعني من المشابرة على إيصال صوت الحق». علماً أنه كان قد تقدّم في حزيران 2015 بدعوى قضائية أمام مجلس شورى الدولة ضد دار الأيتام الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية لطالبتيهما بالتعويض عن «الضرر» الذي لحق به «نتيجة اهمالهما وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته».

ووفق المحامية في «المخكرة راجاتا حمية» بعد أربع جلسات من النقاش العقيم حول تعديل نص المادة 180 من قانون السير (243) التي تنص على «عدم تسجيل أي شأحنة فوق وزنّها الإجمالي 21 طناً بلوحيّة خصوصية». علّقت لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات اللبنانية «تشريع» العمولة التي تفوق الـ 21 طناً للشاحنات الخاصة، وأحالت الأمر إلى رئيسة المجلس الوطني للمسالمة المرورية (وزيرة

الجوابية التي وردت اليها في سياق الدعوى، مُشيرة إلى أن القضاء وحده المخول البت في التحقيق في

### 70% من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية تخصص لدعم مؤسسات الرعاية

مثل هذه الحوادث، ولافتة إلى أن الوزارة تقوم بتفتيش دوري على المؤسسات الرعائية عموماً.

وبمعزل عن الوقائع المثارة أعلاه، تعدد هذه القضية طرح واقع الأطفال في المؤسسات الرعائية البديلة. ففي غياب قانون متخصص في الرعاية البديلة يؤكّد عدد من المختصين أن النظام الرعائي المؤسساتي القائم في لبنان يسمح بهذا النوع من الانتهاكات التحرش والاعتصاب وغيرها.

والجدير ذكره أن نحو 70% من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية تخصص لدعم مؤسسات الرعاية البديلة علما أن غالبيتها مؤسسات

دينية، ويخضع جزء كبير منها لـ«منطق» المحاصصات الطائفية. إذ تقوم كل طائفة بتربية رعاياها في غياب تام لأي قانون مدني لتنظيمها ورعايتها. وتشير الإحصائيات إلى ان هناك نحو 28 ألف طفل في دور الرعاية، 4500 منهم فقط أيتام، فيما الآخرون «مودعون» في هذه الدور بسبب الفقر. علماً أن كلفة دعم الأسر تُعدّ، وفق المختصين، أقل بكثير من الكلفة التي تنفّقها وزارة الشؤون لدعم المؤسسات.



الخبرة في الرعاية الاسرية البديلة والمديرية التنفيذية لجمعية «بدائل» (Alternatives) زينة علوش أشارت إلى أن الملاح «لم يكن الضحية الوحيدة التي تعرّضت لاعتداء جنسي في دار للرعاية، ولم تكن دار الأيتام الإسلامية المؤسسة الوحيدة التي ادّعى اطفال تعرّضهم لاعتداءات جنسية فيها»، لافتة إلى أنه بعد الدعوى التي رفّعها الملاح، «توالى القصص وتجرّأ العديد على التعبير عما تعرّضوا له، وقام الإعلام بتوثيق حكايا إنسانية مُخيفة تظهر فداحة الانتهاكات وتفشيها في دور الرعاية».

وتلخت علوش إلى «أننا نتحدّث هنا عن نمط رعائي يعتمد الفصل عن البيئة والمحيط مدعوماً بنظرة استعمارية تجاه الفقير». وتلخص إلى أن نظام الرعاية المؤسساتي القائم في لبنان يجعل الأطفال عرضة للإتسلاخ عن النسيج المحلي ولانتهاكات متعددة الأشكال «أخطرها التحرش الجنسي... لكنه ليس الوحيد».

يُذكر أن الإبقاء على «طبيعة» النظام الرعائي المؤسساتي في لبنان يخالف التوجه العالمي الساعي حالياً إلى التخصّص نهائياً من نمط الرعاية المؤسساتية بسبب الضرر الذي يتسبب به هذا النظام، بعدما أظهرت دراسات عدة الآثار السلبية لهذا النوع من النمط الرعائي «خصوصاً عندما يتم الفصل عن الأهل البيولوجيين نتيجة الفقر»، بحسب علوش. وتلخّث إلى أنه لا فارق بين المؤسسات الرعائية على المستوى الطائفي «لأن نمط الرعاية المعتمد واحد مهما اختلفت التخويلعات الطائفية، وعموماً تتوحد هذه المؤسسات للدفاع عن مصالحها المتمثلة في رفض أي نوع من الإصلاح، لأن أي إصلاح مهما كان بسيطاً يشكل تهديداً لمنظومة استعمارية متراضة مبنية على إعلاء مصلحة المؤسسة، ولو على حساب الأطفال الذين وجدت أصلاً من أجلهم وتعاث على قضيتهم».

**محمد خالد ملص**

لم تكتمل فرحة أبناء المنية والضنية بالخبر الذي تداوله رواد التواصل الاجتماعي حول قرار صادر عن وزارة البيئة بإقفال مكب عدوة. إذ سرعان ما تبين أن القرار صادر عن أصحاب المكب، وأنه سيتسبب بأزمة نفايات تحدث للمرة الأولى في المنطقة، وبدأت ملامحها تظهر في شوارع القضاء. المكب القريب من منطقة عيون السمك الغنية بالمياه هو الوحيد الذي يستوعب نفايات قضاء المنية والضنية (نحو 35 بلدية). وهو أقرب إلى «مطر عشوائي» استحدث قبل نحو 15 عاماً على مساحة 500 ألف متر مربع. إذ تجري فيه عمليات بسيطة لفرز بعض المعادن والبلاستيك من قبل العاملين، فيما تطمر الحمولات والعوادم القادمة من معامل الفرز كما هي، فضلاً عن اتباع طرق بدائية في معالجة النفايات عبر حرقها.

مشكلة المكب عادت إلى الواجهة قبل يومين، مع تداول معلومات عن قرار أصدره وزير البيئة فادي جريصاتي بإقفال المكب نهائياً. ولكن سرعان ما تبين أن القرار اتخذه صاحب المكب مصطفى سيف بسبب خلافات مادية مع معظم البلديات. وأوضح سيف لـ«الأخبار» أن لنا في ذمة البلديات نحو 700 مليون ليرة لم تدفع منذ حوالي 7 أشهر». وأكد أنه لن يرضخ لأي ضغوط، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن المكب «لم يعد قادراً على استيعاب مزيد من النفايات

وعلى الدولة البحث عن بديل في القريب العاجل». ويستقبل مكب عدوة نحو 60 طناً يومياً من العوادم ونفايات مناطق اتحاد بلديات المنية ونحو 100 طن من اتحاد بلديات الضنية. ومع إقفاله منذ ثلاثة أيام، بدأت أكوام النفايات تتكدس في الشوارع، ما تسبب بروائح كريهة يتوقع أن تزداد مع ارتفاع درجات الحرارة. رئيس اتحاد بلديات المنية عماد مطر أكد لـ«الأخبار» أن «المشكلة الحقيقية تكمن في وقف التحويلات المالية إلى البلديات التي لم تعد قادرة على الدفع». وأوضح أن لدى الاتحاد معملاً للفرز قارر على استيعاب 77 طناً من نفايات مناطق اتحاد المنية. يتبقى منها 30% عوادم كانت تحوّل إلى مكب عدوة. أما اليوم فلا نجد لها مكاناً ما يؤخر عملية جمع النفايات وفرزها». ولفت إلى أن العمل توقف في خطة وضعتها الـ UNDP لاستحداث مطامر صحية بديلة في مناطق الشمال بسبب غياب التمويل. وقال

### تقرير

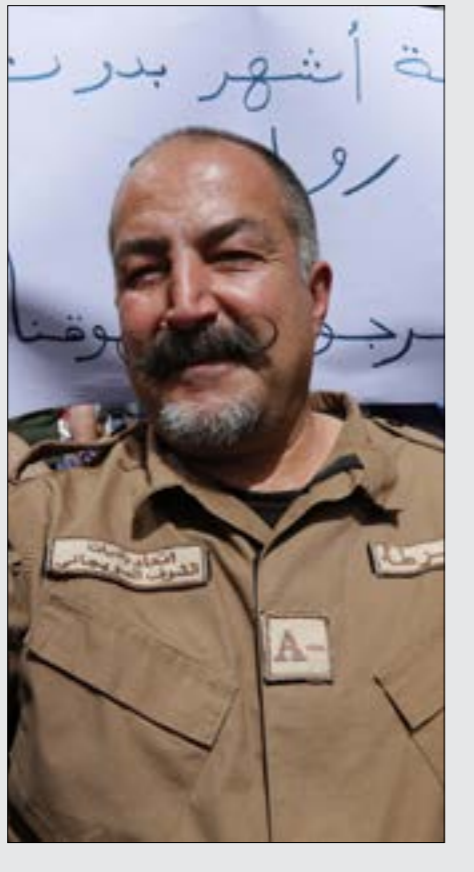
## أولى بوادر حبز عائدات البلديات أزمة نفايات في المنية والضنية

إن الاتحاد «يسعى إلى إيجاد حل لنفايات المنطقة عبر استحداث مكب يراعي الشروط البيئية في منطقة عرقي، ومتابعة تشغيل معمل فرز النفايات.

«

### أصحاب المكب الوحيد لـ35 بلدية يغلقون ابوابه لعدم دفع مستحقاتهم منذ 7 أشهر

«



### تقرير

وكنّا نامل أن يتم إقفال مكب عدوة عند الانتهاء من مطمر عرقي وهو ما لم يحدث بسبب تأخر التمويل». وعقد رؤساء اتحادات بلديات المنية والضنية وزغرتا، أمس، اجتماعاً لمناقشة الأزمة المالية التي تروح تحتها البلديات. مصادر المجتمعين قالت لـ«الأخبار» إن المنطقة مهددة بتراكم النفايات في شوارعها نتيجة عدم وجود مكب بديل وبسبب عدم قدرتها على معالجة النفايات أو نقلها إلى مكبات بعيدة بسبب العجز المالي.

رئيس اتحاد بلديات الضنية محمد سعدية حدّر في بيان من أن إقفال مكب عدوة سيفجّر «أزمة نفايات في الضنية في الأيام المقبلة، ستلحق ضرراً بيئياً وصحياً كبيراً بالمنطقة، وستؤثر سلباً على موسم الاصطياف والسياحة».

### «صرخة حق» موظفي البلديات

تخطى موظفو البلديات، أمس، «القطاع» الأول في قضيتهم، بعدما نجحوا في حشد ما لا يقل عن ألف موظف ورئيس بلدية واتحاد في الاعتصام الذي نظموه في رياض الصلح للمطالبة بالإفراج عن عائدات الصندوق البلدي المستقل العالقة عن عامين. تحت عنوان «صرخة حق»، اجتمع الموظفون للمطالبة بعائدات الصندوق التي من شأنها أن تعيد تشغيل معظم البلديات التي توقفت عن تسديد رواتب موظفيها. وأمل رئيس اتحاد بلديات جبل الشيخ، صالح أبو منصور، الـ «تدفع الدولة المظلومين بلقمة عيشهم في اتجاه تصعيد لا تحمد عقباه»، مؤكداً أن «التأخير في صرف المستحقات أكبر من أن يميز مرور الكرام». وكان للموظفين كلمتهم التي بثوا فيها كل وجعهم، بدءاً من الضغوط الاقتصادية والنفسية التي تحاصروهم، مروراً بالمستقبل «الذي لا أفق له بالنسبة لنا والعائلاتنا»، يقول فادي نصرالله، رئيس تجمع العاملين في البلديات. ودعا نصرالله إلى «انشاء صندوق تعاضدي خاص بموظفي البلديات تموله عائدات الصندوق البلدي المستقل وحسومات من رواتب الموظفين».

«

«

«

«

«

«

«

### التيار النقابي المستقل يستغرب التريث: هك ننظر الهيئة صدور قرار إعدام الناس؟

«

«

«

«

«

«

«